

ملخص لتقرير صادر عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم" بعنوان "الأراضي المنهوبة: منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم المجاورة للمستوطنات"*

٢٠٠٨/٩/١١

ملخص التقرير

تقوم السلطات الإسرائيلية منذ سنوات بإحاطة المستوطنات بمساحات مغلقة من الأرض أمام الفلسطينيين وتمتنع عن القضاء على ظاهرة إغلاق الأراضي بصورة عشوائية وغير قانونية ومنع وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم المجاورة للمستوطنات من قبل المستوطنين. منع وصولهم لأراضيهم هو إحدى الطرق الكثيرة المستعملة لتوسيع المستوطنات. وقد قامت إسرائيل خلال السنوات الأخيرة بتسيخ وتشريع إغلاق الأراضي في محاولة لاحقة منها لشرعة المعوقات والجدران المختلفة التي أُقيمت حول المستوطنات بعيداً عن بيوت المستوطنين.

قام المستوطنون بشق طرق للدوريات ووضع معوقات ملموسة على أراضي الفلسطينيين المجاورة لهم، مرة بمصادقة السلطات ومرة بدونها. بالإضافة إلى ذلك، فقد اعتاد المستوطنون على طرد الفلسطينيين بالقوة من الأرض بحيث أن المزارعين هم المتضررون بالدرجة الأولى. وقد وثقت بتسيلم في هذا السياق حالات من إطلاق النار، التهديد بإطلاق النار والقتل، الضرب بالكلمات، أعقاب البنادق والمقابض والعصي، رشق الحجارة، إطلاق الكلاب، محاولات الدهس، إتلاف المعدات الزراعية والمحاصيل، سرقة المحاصيل، قتل الحيوانات الأليفة وسرقة البهائم التي تستعمل في أعمال الأرض والفلاحة، طلب بطاقات الهوية بدون صلاحية وسرقة الوثائق.

إن السلطات المسؤولة عن تطبيق القانون لا تفعل ما يلزم من أجل القضاء على ظاهرة عنف المستوطنين وتطبيق القانون على المخالفين بل تنضم هذه السلطات إلى المستوطنين وتقوم هذه السلطات بنفسها بإغلاق الطرق إلى الأراضي المجاورة للمستوطنات. ويقوم الجنود بصورة دائمة بطرد الفلسطينيين من الأراضي الزراعية، وفي بعض الأحيان بوجود المستوطنين. وقد أقامت إسرائيل حول المستوطنات منظومة من المعوقات المحسوسة على الأرض - الأسلاك الشائكة، طرق الدوريات، وسائل الإضاءة والمجسات الالكترونية، بعيداً عن أقصى البيوت في المستوطنات، ويضمون بذلك الكثير من الأراضي للمستوطنات.

تبرز بصورة خاصة في هذا السياق خطة "المنطقة الأمنية الخاصة" التي قامت إسرائيل في إطارها بإحاطة ١٢ مستوطنة بالضفة الغربية بمساحات من الأراضي لا يُسمح للفلسطينيين بدخولها. إن

* المصدر: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، بتسيلم

http://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200809_access_denied

المساحة الإجمالية لهذه المستوطنات إزدادت من ٣.٢٣٥ دونما في السابق إلى ٧.٧٩٣ دونما بعد إحاطتها بالجدران والمعيقات، أي أن خطة "المنطقة الأمنية الخاصة" زادت من مساحتها بـ ٢.٤ ضعف. أكثر من نصف الأراضي المعروفة على أنها "منطقة أمنية خاصة" هي ذات ملكية فلسطينية خاصة. وقد زاد حجم المناطق التي تم ضمها للمستوطنات خارج إطار هذه الخطة بضعة أضعاف، حيث لا تسري على الإغلاق العشوائي وغير القانوني القيود الرسمية كما أن مستوى الرقابة عليها أقل. يمكن التقدير بأن المساحة الإجمالية للأراضي التي تم إغلاقها أمام الفلسطينيين وتم ضمها للمستوطنات يصل إلى عشرات آلاف الدونمات. بناء على تجارب الماضي، فإن نهب هذه الأراضي سيتم ترسيخه وتوثيقه في السياسات الرسمية كلما اتسعت مشاريع ضم الأراضي للمستوطنات.

إن المزارعين الفلسطينيين الذين يرغبون بالوصول إلى أراضيهم المغلقة يضطرون إلى مواجهة منظومة بيروقراطية واستيلاء مجموعة من الشروط. وتطلب إسرائيل من هؤلاء المزارعين أن يثبتوا أولاً ملكيتهم على الأراضي والحصول من الإدارة المدنية الإسرائيلية المرة تلو الأخرى على مواعيد يسمح لهم فيها بالدخول. كما أن الجهات الأمنية تبرمج وصول المزارعين إلى أراضيهم طبقاً لرغبات جهات من المستوطنين. على هذه الخلفية يتنازل الكثير من المزارعين ويمتنعون عن محاولة الوصول إلى أراضيهم وفلاحتها.

المتحدثون الرسميون يبررون إغلاق بعض هذه الأراضي، خاصة مشروع "المنطقة الأمنية الخاصة"، بالاحتياجات الأمنية. وفقاً لدعائهم، بعد إقامة الجدار الفاصل في الضفة الغربية بقيت المستوطنات الواقعة إلى الشرق منه معرضة لهجمات عنيفة من قبل الفلسطينيين، ويمكن لمساحات الأرض المسورة أن تكون بمثابة مناطق إنذار. وبالفعل، خلال السنوات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤، قتل الفلسطينيون ٣١ مدنياً إسرائيلياً داخل المستوطنات في الضفة وجرحوا الكثيرين. لكن إسرائيل تتيح للمستوطنين بالدخول بصورة حرة وبدون رقابة إلى الأراضي التي من المفترض أن تكون مناطق إنذار فارغة إلا أنها من الناحية الفعلية مغلقة أمام الفلسطينيين فقط. نتيجة لذلك، يتجول المستوطنون في أراضي الفلسطينيين المغلقة بصورة دائمة، وينهبون محاصيلهم، ويسكنون ويعملون في هذه الأراضي. إن مثل هذه الأفعال تتنافى مع منطق "مناطق الإنذار" وكذلك الأوامر العسكرية التي تعتبر هذه الأراضي مناطق مغلقة.

إن الأراضي المجاورة للمستوطنات هي جزء من سلسلة طويلة من المساحات التي تمنع إسرائيل الفلسطينيين في الضفة الغربية من الوصول إليها: غور الأردن، شرقي القدس، مناطق التدريب، مناطق المستوطنات ذاتها وغيرها من المناطق. كل قطعة أرض تغلقها إسرائيل أمام الفلسطينيين تنضم إلى سابقاتها من الأراضي، وهي تعرقل وتيرة الحياة لملايين الأشخاص. في هذه الحالة، فإن الضرر يلحق بالدرجة الأولى أصحاب الأراضي والمزارعين لكسب قوته. ونذكر هنا في هذا السياق أن نسبة الفقر وسط الفلسطينيين في الضفة عالية جداً، وأن قطاع الزراعة هو أكبر قطاع فلسطيني. إن إغلاق الطرق ومنع الوصول يمس أيضاً بخيارات التطوير العمراني للفلسطينيين

ويقلل من إمكانيات الاستجمام والنقاهاة في أحضان الطبيعة والاستفاداة من موارد الأرض.

إن منع وصول الفلسطينيين إلى الأراضي المجاورة للمستوطنات هو نتيجة مباشرة لمشروع الاستيطان ذاته وجزءاً لا يتجزأ منه. إن هذا المشروع ينتهك بصورة متواصلة التحريم المطلق في القانون الإنساني الدولي بخصوص إقامة المستوطنات فوق الأراضي المحتلة، وهو تحريم مطلق بدون تحفظات وبناءاً عليه يجب إخلاء المستوطنين وإعادتهم إلى الأراضي الإسرائيلية.

ويوصي التقرير بسلسلة من الخطوات البديلة التي يمكن لإسرائيل إتباعها من أجل حماية المستوطنين حتى بدون إخلائهم، وبإلحاق أدنى الضرر بحقوق الفلسطينيين. لكن واجب الإخلاء يسري على إسرائيل في جميع الأحوال، واستيفاء هذا الواجب هو الطريق القانوني الوحيد من أجل تلبية الحاجة الأمنية، خلافاً لادعاءات المتحدثين الرسميين، للفائدة المرجوة من وراء إغلاق هذه الأراضي أمام الفلسطينيين.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>